فضائل زيارة الحرم القدسي الشريف سياسيًّا وعمليًّا

د.عمرو يوسف

وزير مفوض متخصص في الشؤون الإسرائيلية

في ظـــل الحرب الإسرائيلية على قطـــاع غزة والضفة الغربيـــة، تتواصل الاعتداءات الإسرائيلية على الحرم القدسي الشريف، ســـواءً بوضع قيود على حرية العبادة للمسلمين أو الســـماح للجماعات اليهودية المتطرفة بالنفاذ إلى الحرم وإقامة شعائر دينية به، وإقحام القوات إليه، أو إعاقة عمل مديرية المســـجد الأقصى المبارك وشؤون القدس. وذلك كله في إطار مساعٍ، عمليًّا في الأغلب وتصريحًا أحيانًا، لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي وتقسيمه زمانيًّا ومكانيًّا كما حدث في الحرم الإبراهيمي في الخليل.

ليس هذا الوضع المؤسف بجديد، فهو مستمر بدرجات متفاوتة منذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عـــام 1967، وإن كانت قد زادت وتيرته في الســـنوات الأخيرة بحكم تصاعد تيار اليمين الديني المتطرف في إسرائيل وتمكنه من سياسة الحكومة في هذا الشأن. وفي الوقت الذي تبذل الجهات المعنية بشؤون المسجد في فلسطين والأردن جهدًا محمودًا لأداء مهامها في ظل سياسة إسرائيلية تحاربها، فإن زيارة المسلمين للحرم القدسي الشريف

تظل عاملًا مهمًّا في صد هذه السياسات الإسرائيلية.

ظلت هذه الزيارة محل رفض شعبي ومؤسسي عربي لفترات طويلة، بل وزيد على ذلك فتاوى تحرمها لما اعتبرته في ذلك من تطبيع مع العدو واعترافًا بسلطته والتكريس لها. غير أن فتاوى أخرى لاحقة رأت في مثل هذه الزيارة مصلحةً شرعيةً، مضافًا إليها رأي موضوعي أن زيارة السجين ليست تطبيعًا مع السجَّان أو اعترافًا بسلطته. من الجانب الرسمي، دعت دولة فلسطين ذاتها، وساندتها في ذلك قرارات مجلس جامعة الدول العربية، إلى دعم وزيارة مدينة القدس، والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، والتشديد على زيارة المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة.

لم تجد هذه الدعوات صدىً عمليًّا ملموسًا حتى الآن، ولعل الاعتداءات الإسرائيلية، وما تنطوي عليه من مخاطر جمَّة مستقبلًا على الحرم القدسي الشريف، تمثل فرصةً لتسليط الضوء مجددًا على أهمية زيارة المسلمين للحرم القدسي الشريف في حمايته. يترك كاتب هذه السطور القارئ الكريم ليستفتي قلبه فيما يخص الآراء الدينية بشأن هذه الزيارة، ويركز عوضًا عن ذلك على فضائل هذه الزيارة من الناحيتين السياسية والعملية.

أما من الناحية السياسية، فيتمثل الهدف في إعاقة دخول الجماعات اليهودية المتطرفة للحرم القدسي الشريف بقدر الإمكان، وذلك من خلال التواجد الكثيف للمسلمين وبشكل دائم داخل الحرم، بشكل أقرب للحاصل في الحرم المكي، مع الفارق. ذلك أن هذا التواجد المتواصل من شأنه تعقيد دخول الجماعات اليهودية المتطرفة للحرم القدسي وإقامة شعائرها الدينية به. حتى وإن لم يفلح هذا التواجد، وهو الأرجح، في منع دخول الجماعات اليهودية المتطرفة كليًّا، فعلى الأقل سوف يحول دون «التطبيع» مع دخول هذه الجماعات للحرم القدسي، ذلك التطبيع الذي من شأنه، بمرور الوقت، أن يجعل التقسيم الزماني والمكاني واقعًا تدريجيًّا.

إن المتابع ليلحظ أنه فيما يزدحم الحرم القدسي الشريف وباحاته بعشرات الآلاف من المصلين والزائرين المسلمين خلال شهر رمضان وعيدي الفطر والأضحى، فإن باحات الحرم والمسجدين الأقصى وقبة الصخرة تكاد تكون خاوية من المصلين والزائرين باقي شهور السنة خلا أوقات الصلاة التي لا تتجاوز فيها صفوف المصلين عدد أصابع اليدين. ولا يُستبعد أن يكون فراغ الحرم القدسي من المصلين المسلمين أغلب أوقات السنة عاملًا مُشجعًا لدى الجماعات اليهودية المتطرفة لمواصلة اقتحامها للحرم.

صحيح أن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لا تمنح الحرية الكاملة لنفاذ المسلمين للحرم القدسي، وذلك عبر وضعها قيودًا تتعلق بسن أو أعداد المسموح بدخولهم، فضلًا عن إعاقة الوصول للقدس والبلدة القديمة للقادمين من الضفة الغربية أو من داخل إسرائيل ذاتها في بعض الأحيان. غير أن خلو الحرم القدسي من المسلمين أغلب أوقات السنة لا يُعزى إلى الإجراءات الإسرائيلية وحدها، فضلًا عن أن إسرائيل تسمح بزيارة الحرم القدسي للمسلمين – بخلاف مواطنيها والفلسطينيين – من مواطني الدول التي تحتفظ معها بعلاقات دبلوماسية، سواءً كانت دولًا عربية أو غير عربية مثل تركيا والهند.

بطبيعة الحال، إذا ما سعى المسلمون بأعداد كبيرة من خارج إسرائيل وفلسطين لزيارة الحرم القدسي، فإن إسرائيل سوف تضع عوائق أيضًا أمام ذلك، سواءً بالامتناع عن إصدار تأشيرة الدخول إليها أو بعوائق أخرى في البلدة القديمة وعلى بوابات الحرم القدسي، غير أن الأرجح أنها لن تقوم بالمنع الكامل، على الأقل حفاظًا على ما تزعمه من حرية العبادة في الحرم القدسي، وسوف تُسبب كل محاولات قوة الاحتلال إعاقة نفاذ المسلمين للحرم، جزئيًّا أو كليًّا، إحراجًا دبلوماسيًّا لإسرائيل يمكن للدول العربية والإسلامية استغلاله سياسيًّا ضدها.

أما من الناحية العملية، فإن زيارة المسلمين من خارج فلسطين للحرم القدسي الشريف تقدم دعمًا يحتاج إليه فلسطينيو القدس الشرقية أشد الحاجة. يتعرض هؤلاء

الفلسطينيون، سكانًا وعاملين، لسياسات ممنهجة من جانب قوة الاحتلال تهدف إلى إخراجهم من القدس تدريجيًّا بعديد الوسائل التي تمتلكها، بالتنغيص عبر التراخيص والضرائب، وبالترغيب مثل الإغراء بالمال، وليس نمو ممتلكات المنظمات اليهودية المتطرفة داخل القدس الشرقية سوى نتيجة هذه السياسات.

وبالتالي، فإن زيارة أعداد كبيرة من المسلمين للمدينة المقدسة تمثل دعمًا معنويًّا مهمًّا لثبات أصحاب الأرض عليها، كما تحقق مكاسب مادية ملموسة لهم – من خلال رواج السلع والخدمات لدى فلسطينيي القدس الشرقية – تساعدهم في الصمود في وجه الإجراءات الإسرائيلية. يفوق هذا المكسب للفلسطينيين أي أرباح متوقعة، مادية أو دعائية، قد تعود على إسرائيل جراء سماحها بدخول أعداد كبيرة للمسلمين من الدول العربية والإسلامية للحرم القدسي الشريف.

ليست زيارة المسلمين من الدول العربية للحرم القدسي الشريف حلًا كاملًا أو مثاليًّا لحمايته والحفاظ على الوضع القائم، وإنما هي جزءٌ من كل. كما أنه معلوم مسبقًا أن تنفيذ هذه الدعوة سوف يواجه عوائق من جانب إسرائيل كما قد يتعرض لتحفظات، بعضها أمني وبعضها سياسي، من الدول العربية لزيارة مواطنيها إلى القدس عبر إسرائيل. غير أنه فيما يتعلق بالعوائق الإسرائيلية، فإن مكاسب حتى النجاح الجزئي في تحقيق زيارة أعداد ملموسة للحرم تفوق خسائره المحتملة كما تقدم. أما فيما يتعلق بالتحفظات عربيًّا، فلا شك أن مؤسسات الدول العربية لديها من الوسائل لوضع ضوابط تُمكنها من أن تحقق هذه الزيارة أهدافها المنشودة دون إخلال بالاعتبارات الأمنية والسياسية المشروعة.

وختامًا، فإن تفعيل مثل هذه الزيارات، التي تؤيدها دولة فلسطين مدعومةً بإجماع عربي، تُعد من قبيل المقاومة السلمية للاحتلال ومخططاته من أجل الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم للحرم القدسي الشريف، وما لا يُدرك كله لا يُترك كله.